الثورات العلمية في علم السياسة

Scientific Revolutions in Political Science

مبروك ساحلي
جامعة أم البواقي (الجزائر)، sahlimabrouk.aa@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/19 تاريخ القبول: 2021/08/07 تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الثورات العلمية التي شهدها حقل علم السياسة، حيث عرف ثلاث مدارس أساسية، فالمدرسة التقليدية تميزت بهيمنة الدراسات القانونية ولم ترق نظرياتهم إلى المستوى العلمي الذي يبشر به دعاة دراسة السياسة كعلم، مما أدى إلى انتفاضة المدرسة السلوكية التي دعمت الأساس العلمي للبحث في المجال السياسي، لكن مقابل انسحاب علماء السياسة بدرجة ملحوظة من المشاركة في الحياة الاجتماعية. أما في المدرسة ما بعد السلوكية فقد تمزق علم السياسة وفقد غايته وموضوع بحثه مما أدى إلى التصحيح وبروز ما يسمى بعلم السياسة الجديدة أو البريسترويكا علم السياسة.

الكلمات المفتاحية: الثورات العلمية، علم السياسة، الثورة السلوكية، الثورة ما بعد السلوكية.

Abstract:

This study aims to analyse the scientific revolutions in the field of political science, as it passed through three basic schools. The traditional school was characterized by the dominance of legal studies, which led to the behavioural school uprising that supported the scientific basis for research In the political field, but political scientists have withdrawn with a remarkable degree of participation in social life. In the post behavioural school, the science of politics was torn apart and lost its purpose and topic of research, which led to the correction and the emergence of the so-called new political science.

***Keywords**: Scientific revolutions; political science; behavioural revolution; post-behavioural revolution*

1. مقدمة:

ظهر علم السياسة كحقل معرفي متميز مهنيا في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ضمن مجموعة من العلوم الاجتماعية الناشئة التي شملت علوم الاقتصاد والنفس والاجتماع. وقد تعددت العوامل التي

جعلت هذه العلوم تتطور كحقول معرفية منفصلة مهنيا. ولعل ابرز هذه العوامل هي العوامل الاقتصادية (خاصة التصنيع) باعتبارها من أهم عوامل التطور المهني في الغرب.

ويرى نصر محمد عارف أن تطور علم السياسة يتفاعل بعاملين أساسيين هما: حالة المنظومة العلمية السائدة أو ما يطلق عليها النموذج المعرفي من ناحية، والتغيير في بنية وعلاقات التجمعات البشرية ونظمها من ناحية ثانية، وينطبق ذلك على مراحل التطور الثلاث في علم السياسة، فقد انهار النموذج التقليدي بفعل التطورات التي حدثت على مستوى العلم والنموذج المعرفي بظهور الوضعية المنطقية وفلسفتها الداعية إلى إنشاء علوم إجتماعية على شاكلة العلوم الطبيعية وبمنهجيتها، وظهور مدرسة شيكاغو للعلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ونشأ بذلك نموذج معرفي جديد تمثل في الثورة السلوكية، وفي نفس الوقت بدأ التحول على مستوى العلم من الوضعية المنطقية والإمبريقية إلى النظرية التفسيرية، وبدأ مثقفو العالم الثالث يتجهون إلى تقاليد فكرية أخرى، تمثلت في الماركسية وأطروحاتها المتعددة، كذلك دفعت مشكلات الولايات المتحدة ذاتها (المتمثلة في العنف العنصري والبطالة وحركة الحقوق المدنية وحركات النساء) العديد من الباحثين الأمريكيين إلى الانفتاح على التقاليد الماركسية وما نتج عنها من أطر نظرية ومنهجية كل ذلك دفع إلى تجاوز المرحلة السلوكية ونموذجها التنموي والانتقال إلى ما بعد السلوكية. ومن هنا تتمثل إشكالية الدراسة في: كيف أثرت الثورات العلمية التي شهدها حقل علم السياسة في تطويره؟

أهداف الدراسة: تحاول هذه الدراسة أن تتبع بالتحليل والنقد التطورات التي مر بها حقل علم السياسة منذ صعود التوجه السلوكي وحتى الآن، ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

– التعرف على الثورة السلوكية في العلوم السياسية من حيث أسباب ظهورها ومبادئها وأهم الانتقادات التي وجهت إليها؛

– التعرف على المدرسة ما بعد السلوكية في العلوم السياسية، وكذلك على حركة الإصلاح الجديدة.

كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كيفيا أو كميا. فمن الضروري استخدامه في هذه الدراسة وذلك بجمع المعلومات وتحليلها حول المدارس الأساسية التي ساهمت في تطوير علم السياسة.

2. الثورة السلوكية في علم السياسة:

تُفهم الثورات بشكل عام على أنها حالات تحول اجتماعي سياسي أساسي. فمنذ "عصر الثورات" في أواخر القرن الثامن عشر، طور الفلاسفة السياسيون والمنظرون مناهج تهدف إلى تحديد أشكال التغيير

التي يمكن اعتبارها ثورية، وكذلك تحديد ما إذا تحت أي ظروف يمكن تبرير هذا التغيير من خلال الحجج المعيارية. فعلى الرغم من أن المصطلح له أصوله في مجالات التنجيم وعلم الفلك، فقد شهدت "الثورة" تسييسًا تدريجيًا منذ القرن السابع عشر.(Grosser, 2019, p. 1)

1.2 نقد المدرسة التقليدية ونشأة المدرسة السلوكية:

ظهرت المدرسة السلوكية كردة فعل عن المدرسة التقليدية التي سادت فيها عدة مدارس في دراسة علم السياسة بصفة عامة والسياسة المقارنة بصفة خاصة من منظور التاريخ والقانون والإدارة والمؤسسات والدارونية الاجتماعية. واعتبرت الدولة الوحدة الأساسية في التحليل، كما أن عملية المقارنة كانت تتم بين الدول الكبرى: فرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا، من جانب قانوني وصفي فقط. إلا أن هذا الاتجاه وجهت له العديد من الانتقادات أهمها:

– حالة عدم الرضا: يمكن تتبع هذه الحالة في اتجاهين: أحدهما عدم تحقيق الدراسة المقارنة لغايتها المنشودة، وثانيهما عدم الاتفاق على طبيعة الدراسة المقارنة. لقد انتقدت المناهج التي سادت قبل الحرب العالمية الثانية على أساس أنها جزئية تقتصر على دراسة أوروبا، أما ما عداها فموضع اهتمام القلة، وصفية تقتصر على وصف الأوضاع من خلال النصوص القانونية والدستورية، وشكلية فتهتم فقط بالمؤسسات الحكومية وأسسها القانونية والتنظيمية والإيديولوجيات التي تتبناها الدول رسميا. (غانم، 1998، صفحة 87)

– غياب البنية النظرية: لم تشهد دراسة السياسة خلال هذه المرحلة أي محاولات لبناء نظرية، أو حتى بناء تعميمات منظمة قابلة للإختبار أو حتى مفاهيم إجرائية، كما أن معظم الدارسين كانوا إما من الممارسين، كالدبلوماسيين أو السياسيين، أو من المؤرخين، وهذا ما جعل معظم دراساتهم تستند إلى المشاهدة والخبرة الشخصية، كآلية لجمع المعلومات، وبالتالي، اتسم الحقل بغياب المنهجية والاعتماد على الاستنتاج بدلا من الاستقراء.

إلا أن ما أفرزته هذه المرحلة من دراسات ومؤلفات يجب أن لا يستهان بها، فقد شكل قاعدة هامة ونقطة انطلاق لمرحلة أخرى، فضمن هذه الحقبة ظهرت دراسات شكلت مرتكزات هامة لحقل السياسة، فدراسة الكسيس دي توكفيل ولورد جيمس بريس تعتبران دراستان استخدمتا المنهج المقارن وربطتا بين خبرة ومعرفة المفكرين الأوروبيين وما شاهداه ودرساه في الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك دراستا كارل فرديتش وكارل لونستين في الديمقراطية والحكومات الدستورية.

لقد شهدت بدايات عقد الستينيات القرن الماضي مرحلة جديدة من حياة الحقل، وذلك لمجموعة من التحولات والأسباب كان من أهمها مايلي:

– منذ بداية القرن العشرين وفي ظل رغبة المدرسة الوضعية المنطقية في الوصول بالعلوم الاجتماعية إلى حالة العلوم الطبيعية، من حيث الدقة المنهجية والتعميمات الكلية والحياد القيمي، وفي ظل النجاح المستمر للعلوم الطبيعية، ومع ولادة علم النفس وعلم الاجتماع في نهاية القرن التاسع عشر وجد العقل الوضعي الفرصة مواتية لتطبيق مبادئه في الواقع العملي، خصوصا في علم النفس، هنا بدأت أولى مراحل المدرسة السلوكية التي ولدت في صورتها الأولية والكلاسيكية مع نشر مقالة جون واتسون علم النفس كما يراه السلوكي عام **1913** وبدأت تحل النظرة السلوكية كنموذج معرفي في علم النفس محل النماذج السابقة، وأصبحت مبادئ المنهج السلوكي مثل الموضوعية والإمبريقية والتجربة المتحكم فيها تمثل القانون المنهجي لكل العلوم الاجتماعية. (عارف، **2000**، صفحة **145**)

– تأثير لعدد من الباحثين الأوروبيين الذين لجؤوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات القرن الماضي، خصوصا من العلماء الألمان، الذين نقلوا معهم المنهج السوسيولوجي إلى علم السياسية، والذي يعكس بقوة تأثير ماكس فيبر على وجه الخصوص، وتأثير علم الاجتماع الأوروبي عامة، وأدى هذا التأثير الأوروبي إلى إثراء وازدهار لعلم السياسة في الجامعات الأمريكية، وأثاروا الانتباه إلى أهمية ماركس ودوركايم وفرويد وباريتو وموسكا ومشلز وغيرهم. (رشاد محمد، **1993**، صفحة **750**)

– الأثر الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية، فقد أشار دال إلى أن هذه الحرب خلقت دافعا لتطوير المنهج السلوكي من خلال إنفتاح العلوم على بعضها البعض، فيما عرف بالدراسات بين الحقول، كما توجه أعداد كبيرة من علماء السياسة لمعالجة مشاكل الحياة السياسية التي تحدث في أرض الواقع، وبدا جيل كامل من علماء السياسة يستفيدون في الواقع من هذه التجارب والخبرات، وتعزز شعور قوي بعدم كفاية المناهج المعتادة لوصف وتحليل الواقع ناهيك عن التنبؤ بأية نتائج محتمل وقوعها. فتكاثرت الدراسات التي تناولت القوى السياسية من أحزاب، والحركات الاجتماعية، والنقابات العمالية، والرأي العام، والانتخابات، والصحافة ..إلخ. في حين الأبحاث السياسية في أوروبا بقيت منصبة على دراسة المؤسسات الحكومية (سليمان، **1989**، صفحة **56**). وتظهر المقارنة بين مجلتين رائدتين أمريكية وبريطانية، أن **91**% من مقالات المجلة الدراسات السياسية البريطانية (Political Studies) تركز على الموضوعات المؤسسية والوصفية والفكرية والفلسفية، في حين أن **74**% من العلوم السياسية الأمريكية

(American Political Science Review) تتناول الخيار السلوكي/ الامبريقي أو الاستدلالي/ العقلاني. أما في أوروبا القارية فغالبا ما كان علم السياسة يعتبر جزاءا فرعيا في أقسام أو كليات الحقوق أو علم الاجتماع أو التاريخ. (دي تانسي، **2012**، صفحة **40**)

– اهتمام العالم بقضية النزعة التنمويانية (developmentalism) التي فرضت نفسها عند بداية ستينيات القرن الماضي، بوصفها منقذة للنزعة المقارنة. وكانت حجتها في غاية البساطة: إذا ما كانت المقارنة بين المجتمعات غير الغربية والمجتمعات الغربية مربكة، فإنه من الأفيد والمشروع بالمقابل، التسليم بأن الشروط الحالية لعمل المجتمعات الأولى، مشابهة بشكل لا يخلو من مغزى، لنمط الاشتغال الذي عرفته المجتمعات الثانية من قبل. لقد تمكنت هذه الرؤية من إغناء أصناف عديدة من المقارنات في فترة ازدهار النزعة التنمويانية، وفضلت بعض التحليلات البحث عن أسباب التطور السياسي، لتفسير لا تكافؤ شروط إنجازه من مجتمع لأخر. هكذا، قام داهل (Dahl) الذي ماثل بين التطور السياسي وبناء نسق تطبعه حرية المنافسة، من أجل الحصول على السلطة السياسية بمقارنة المجتمعات وفق مستوى الناتج الوطني بالنسبة لكل مواطن، مؤكدا أهمية ما هو سياسي بالنسبة لارتفاع هذا الناتج من جهتهما، كما قارن دوتش (K.Deutsch) وليرنر (D.Lerner) بين مستويات التعبئة الاجتماعية التي بلغها كل مجتمع. (بادي و وغي، **2013**، الصفحات **40-41**)

وفي حلقة بحث (Seminar) شيكاغو **1952** تم الاتفاق بين أعضاء مجلس أبحث العلوم الاجتماعية (SSRC) على الانتقال من تقنيات البحث القديمة، المتمثلة في التحليل الفلسفي والتاريخي والقانوني إلى التحليل السلوكي، واعتبار أن السلوك السياسي هو اقتراب دراسة الظاهرة السياسية. (عارف، **2000**، صفحة **251**)

2.2 مبادئ المدرسة السلوكية في علم السياسة:

تشير مصطلح الثورات العلمية إلى سلسلة الأحداث التطورية غير التراكمية، التي يبدل فيها نموذج معرفي قديم كليا أو جزئيا، بنموذج معرفي جديد متعارض معه (عارف، **2000**، صفحة **131**). كما أن التحولات داخل الحقل العلمي والتي تقود مجموعة من العلماء في تخصص معين إلى رفض نظرية كانت هي السائدة في ذلك التخصص وقبول نظرية جديدة مناقضة لها يتبعه تغيرات كبيرة وجوهرية في ذلك التخصص. مع هذه النظرية الجديدة تتغير المناهج والأسئلة والمعايير التي ينبغي تطبيقها في دراسة الظاهرة وبالتالي يتغير العالم الذي يجري داخله النشاط العلمي.

وبالتالي يمثل تحول الجماعة السياسية نحو المدرسة السلوكية في منتصف القرن العشرين بمثابة ثورة تهدف إلى ترشيد العملية السياسية، وفقا لوصف تشارلز ماريام، والتخلص من كل مالا فائدة منه في العمل السياسي، وإطلاق كافة الإمكانات السياسية في الطبيعة الإنسانية. (Marriam, 1970, p. 51)

ويرى روبرت دال أن السلوكية ثورة ناجحة وفقا لنموذج توماس كون للثورات العلمية، حيث استطاعت الفوز بتعاطف الكادر الشاب والمحتمس من علماء الحقل، وأنها خلقت أجندة جديدة لعلم السياسية. (الغامدي، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، 2006، صفحة 17)

لذا فالثورة السلوكية أحدثت قطيعة معرفية مع المنهجية التقليدية، وأعادت تعريف وتشكيل المكونات الأساسية للحقل، بل إنها أعادت تعريف علم السياسية، وطرحت وحدات جديدة للتحليل السياسي، فبعد أن كان علم السياسة هو علم القوة أو الدولة أو السلطة، أصبح مع السلوكيين هم علم التخصيص السلطوي للقيم، وبذلك تم تجاوز وحدات التحليل السابقة التي كانت ممثلة في الدولة أو الحكومة أو الأمة أو المؤسسة إلى وحدات تحليل الجديدة. فمع ايستون أصبح مفهوم النظام السياسي، وأما بالنسبة للسياسة المقارنة فقد خرجت من المحدودية والتضييق والانحسار في النظم الأوروبية إلى إطار أكثر رحابة قابل للتعامل مع النظم غير الأوروبية، ومن ثم إمكانية المقارنة عبر الثقافات وعبر الأقاليم. (عارف، 2000، صفحة 260)

فوفقا لـ Eldersveld وKatz فإن المنهج السلوكي يهدف لدراسة: "سلوك الأفراد أو مجموعة الأفراد كوحدة أساسية للتحليل". وحسب روبرت داهل، وديفيد ايستون، فإن الهدف الرئيسي للسلوك السياسي هو شرح السلوك من وجهة نظر محايدة وغير متحيزة، باستخدام طرق مثل أخذ العينات، وتوسيع نطاق التحليل الإحصائي والمقابلات وغيرها.(Eesuola, 2013, p. 5)

وقد لخص ديفيد ايستون، النموذج السلوكي في ثماني خصائص رئيسة هي: (الغامدي، تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن، 2006، صفحة 21)

1- الانتظام (Regularities): حيث هناك تماثل يمكن اكتشافه في السلوك السياسي ويمكن تعبير عن هذه الانتظامية من خلال تعميمات أو نظريات ذات قيمة تفسيرية وتنبؤية.

2- التحقق أو التأكد (Verification): فلابد أن تكون صدقية تلك التعميمات قابلة للاختبار.

3- طرائق البحث (Techniques): لا يمكن التسليم تماما بوسائل جمع وتفسير المعلومات، إذ إنها لا تخلو من مشاكل وتحتاج إلى فحصها بدقة وتنقيتها حتى يمكننا إيجاد وسائل صارمة لملاحظة وتسجيل وتحليل السلوك.

4- القياس الكمي (Quantification): تتطلب الدقة في تسجيل البيانات وإعلان النتائج قياسا وتقديرا كميا، ليس من أجل القياس لذاته، وإنما فقط عندما يكون ممكنا وذا صلة ومعنى على ضوء الأهداف الأخرى.

5- القيم (Values): يتضمن التقويم الأخلاقي والتفسير التجريبي نوعين مختلفين من الافتراضات، لذا ينبغي التمييز بينهما في التحليل من أجل الوضوح، ومع ذلك ليس محظورا على دارس السلوك السياسي التأكيد على افتراضات أي منهما منعزلة أو مجتمعة طالما يمكنه تمييز كل منهما عن الأخر.

6- التناسق والتراتبية (Systematization): ينبغي أن يكون البحث متناسقا أي أنه يجب أن تبدو النظرية والبحث كأجزاء مترابطة لكيان معرفي متماسك ومنتظم، فالبحث الذي لا يسترشد بنظرية يمكن أن يكون تافها وكذلك النظرية التي لا تدعهما معلومات.

7- العلم الصرف (Pure Science): إن تطبيق المعرفة يمثل جزءا من الفهم النظري بالقدر نفسه الذي نجده في المؤسسة العلمية، إلا أن فهم وتفسير السلوك السياسي منطقيا يسبق ويقدم الأسس لجهود وتوظيف المعرفة السياسية لحل المشاكل العلمية الملحة في المجتمع.

8- التكامل (Integration): نظرا لأن العلوم الاجتماعية تتعامل مع الحالة الإنسانية بكاملها فإن تجاهل البحث السياسي لنتائج الحقول الأخرى يمكن أن يضعف مصداقيته، ويقوض تعميم نتائجه، وعليه فإن تسابق العلوم الاجتماعية نحو تأكيد استقلالها يمكن أن يؤدي إلى تقويض دعائم العلم نفسه.

3.2 نقد المدرسة السلوكية :

وقع علم السياسة مع بداية أعوام السبعينيات تحت تأثير الأزمة المعرفية التي واجهها النموذج المعرفي للحداثة والتيار السلوكي المرتبط به، فالوقائع التي تكشفت في العالم الصناعي المتقدم لم تكن متوقعة، لقد كان التيار الرئيسي في نظريات التحديث يؤمن بافتراض مفاده أن تحقق التقدم والرخاء يكون بمثابة الدرع الواقي للمجتمعات في مواجهة الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، غير أن ما حدث في الواقع المعاش يدحض هذا الافتراض (حمدي، **2000**، صفحة **82**). ففي الوقت الذي كان علماء المدرسة السلوكية يحتفلون بانتصارهم في اجتماعات جمعيات العلوم الاجتماعية على أساس أن الأنظمة السياسية قد حققت توازن النظام من خلال الديمقراطية التعددية والرأسمالية، عرفت العديد من دول العالم عام **1968** اضطرابات سياسية منها بريطانيا وألمانيا وإيطاليا والمكسيك، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت الاحتجاجات ضد التدخل العسكري في الفيتنام، بينما شكل الغزو السوفيتي لتشيكوسلوفاكيا وغرق

الشيوعية في وقت واحد في أزمة إيديولوجية أدت إلى المزيد من تآكل صورتها المتدهورة كبديل قابل للتطبيق مكان النظام الرأسمالي، في الوقت نفسه أدى سباق التسلح النووي المتسارع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى تأجيج حركة مناهضة للطاقة النووية في جميع الدول الغربية.(Clyde, 2017, p. 440)

و في فرنسا، أدت أحداث ماي **1968** إلى توقف البلاد بأكملها، مما تسبب في فرار حكومة ديجول مؤقتًا من البلاد، ورفض الحزب الشيوعي الفرنسي تولي إدارة الحكومة المؤقتة. أما في اليابان انضم الطلاب إلى المزارعين في مقاومة لعمليات الاستيلاء على الأراضي اللازمة لبناء مطار ناريتا الدولي خارج طوكيو. كما شهدت العديد من المدن الأمريكية أعمال الشغب على غرار مدينة هارلم (**1964**) وواتس (**1965**) وشيكاغو (**1966**) ونيوارك (**1967**) وديترويت (**1967**)، وقد توصلت لجنة تحقيق برئاسة كيرنر بعد سبعة أشهر من العمل إلى أن:" الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو مجتمعين، مجتمع أسود والأخر أبيض منفصلين وغير متكافئين، وأن أعمال الشغب في المناطق الحضرية لم تكن نتيجة التخريب الشيوعي، ولكن نتيجة أثر التمييز العنصري العلني، والفقر المزمن، وارتفاع معدلات البطالة، والمدارس الفقيرة، والسكن غير اللائق، وعدم الحصول على الرعاية الصحية، وتحيز ووحشية الشرطة النظامية. (National Advisory commission on civil Disorders, 1968)

بعد فترة قصير من توصل محققي الحكومة الأمريكية إلى هذه الاستنتاجات، تم اغتيال روبرت ف.كينيدي، المرشح الرئاسي الأمريكي الذي عارض حرب فيتنام، ومارتن لوثر كينغ الزعيم البارز لحركة الحقوق المدنية الأمريكية في نفس السنة. وفي أعقاب الأحداث السياسية التاريخية التي كشفت علانية تحيز وفشل الافتراضات الأساسية لتحليل النظم والنظرية التعددية، بالإضافة إلى المثل الموضوعية للثورة السلوكية. (Clyde, 2017, p. 441) وجهت لها انتقادات من قبل العيد من الباحثين نذكر منها على سبيل المثال:

– المبالغة في استخدام التقنيات الكمية: حيث لاحظ تشارلز إي ميريام، المعترف به عموما كمؤسس للحركة السلوكية، أن تطبيق القياس الإحصائي على السلوك السياسي والعمليات الحكومية كان إحدى الفرص العظيمة للعلوم السياسية الحديثة، خاصة في الولايات المتحدة. لكنه اعترف أيضا بالمشكلات الأساسية فيما يتعلق بإمكانيات وحدود الطريقة الكمية في التعامل مع الظواهر الاجتماعية. وشدد هارولد لاسويل على الحاجة إلى استخدام منهجيات كمية مناسبة، ولكن كمكملات للمناهج الكيفية التاريخية والمؤسسية والفلسفية، والتي ستنتج مجتمعة معلومات أصلية. (V.o. Key, 1960, p. 24)

كما شدد البحث السلوكي على المبادئ والنماذج المنهجية الغامضة وتقنيات جمع البيانات، مع إهمال القضايا السياسية الحيوية، مثل: عدم المساواة العرقية والجنسانية، الصراع العمالي، الفقر، الحركة المناهضة للحرب، والحركة المناهضة للطاقة النووية، والتي كانت كلها تجمع الزخم بحلول منتصف الستينيات القرن الماضي، حيث أشار VO إلى أن: "نسبة كبيرة من الأدبيات المصنفة بشكل عام تحت عنوان السلوك السياسي ليس لها تأثير حقيقي على السياسة، أو على الأقل أن أهميتها لم تظهر بشكل واضح." (V.o. Key, 1960, p. 54) كما جادل باي بأن الهدف من العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي لا ينبغي أن يكون تحديد الاحتياجات الوظيفية للأنظمة الاجتماعية، ولكن تحديد وتعزيز استخدامات العلوم الاجتماعية للأهداف التحررية. (Clyde, 2017, p. 441)

– اتصف المنظور التنموي بأنه غير محدد أو منضبط، ويسوده قدر من الغموض، جعل نظريات السياسة المقارنة على الرغم من أنها قد استطاعت الخروج من إطار التركيز على الدول الغربية، إلا أنها رسخت مركزية ومعيارية الدول الغربية عند إجراء أية مقارنات عبر دولية تتعلق بالعالم الثالث. (عارف، 2000، صفحة 299)

– التحيز الإيديولوجي: احتوت أدبيات نظريتي النظم والبنائية الوظيفية، على التحيز خصوصا في تركيزها على الاستقرار في ضوء المعايير والتقاليد السياسة الليبرالية، كما أثيرت انتقادات إلى البنائية الوظيفية وصفت بأنها راديكالية على أساس أن النموذج الانجلو أمريكي المثالي في علم السياسة قد استغرق في تأثيره تحليلات الموند، ولم يوجه ألموند إلا اهتماما ضئيلا فحسب لفكرة الصراع والحقيقة، وأن المفاهيم الأمريكية للسياسة التعدد تؤكد على أهمية الاتفاق، لكن بعض الاهتمام بدأ يتجه إلى مفهوم الصراع، وقد اعترف ايستون بمحدودية وقصور مفهوم التوازن في نظرية النظم، كما حاول ألموند ربط صياغته للنظم بمنظور عن الفعل أو الحركة، لكن هذه المحاولات لم تلبي في الواقع المطالب الراديكالية ولم ترضي الانتقادات التي وجهت إليها. (رشاد محمد، 1993، صفحة 639)

تزامنت هذه الاتجاهات مع هجوم لفئة غير متجانسة من الكتاب والباحثين ارتبطت بما يسمى باليسار الجديد وبالدعوة إلى علم سياسة راديكالي، وتناول هذا الهجوم تكرار للإنتقادات السابقة، وأضاف إليها اتهامات جديدة تمثلت في: (رشاد محمد، 1993، صفحة 693)

– يبالغ علم السياسة في الاهتمام بقضايا المنهج والأدوات والإجراءات المستخدمة، ومتطلبات الدقة، خصوصا عند المقارنة بأهمية الجوهر والمضمون وأدى هذا إلى أن جاءت الدراسات والبحوث في إطار العلم مجردة من الحاجات الإنسانية.

– لم يهتم علماء السياسة الاهتمام الكافي بالجوانب القيمية في كتاباتهم، وتجاهلوا المشاكل والقضايا الضاغطة في حياة مجتمعهم اليومية، وأفسدتهم العلاقات مع الحكومة والمؤسسات.

– تألية علماء السياسة للعقل والموضوعية وللحرية، أو قبولهم لما أسماه البعض بالآلهة المزيفة: هذا بالرغم من أن العقل والاستجابة العقلانية قد تحمل طابعا غير إنساني، وبالرغم من أن الموضوعية قد تكون غير متمكنة.

3. الثورة ما بعد السلوكية في علم السياسية:

لقد أثمرت الانتقادات التي تم توجيهها للسلوكية في ظهور ما يسمى بـ "المؤتمر من أجل علم سياسة جديد"، والذي حاول تحديد ملامح المرحلة المقبلة في علم السياسة وإعادة توجيهه، حيث تم تنظيم المؤتمر سنة **1967** خلال الاجتماع السنوي لـ APSA، تزعمه: باشراش Bachrach Peter، باي Christian Bay، لووي Theodorlowi، برينت Brent Michael، وولفي Wolfe Alan، شيلدن Sheldon Wolin، وقد قدم المؤتمر مرشحا لرئاسة الجمعية الأمريكية للعلوم السياسيةApsa (طيفور، **2013**، صفحة **287**).وتمثلت أهم سمات المدرسة ما بعد السلوكية: **(Ghosh, 2018, p. 2)**

1– معارضة غياب قيمة العلوم الاجتماعية: إن ما بعد السلوكيين يعارضون بشكل كبير محاولات السلوكيين في جعل العلوم السياسية كعلم خال من القيمة. على أساس أنه لا ينبغي التضحية بالقيم من أجل العلموية؛

2– حركة احتجاجية: أكد ما بعد السلوكيين على أن السياسة يجب أن تكون ذات صلة بالمجتمع وأكد إيستون أن دور المثقفين يجب أن يكون لحماية القيم الإنسانية للحضارة. مثل العدالة والحرية والمساواة والديمقراطية وما إلى ذلك؛

3– دراسة موجهة نحو المستقبل: أراد علماء ما بعد السلوكية أن يكون البحث عن المشكلات الاجتماعية والسياسية موجها نحو المستقبل، حتى يمكن من رؤية الأحداث القادمة والتنبؤ بها، والتحذير منها؛

4– أن يكون البحث هادفا: وفقا لما بعد السلوكية يجب أن يكون البحث ذو صلة وهادف ويعالج المشاكل التي يواجهها المجتمع، وأن يخرج أيضا بحلول عملية يمكن تنفيذها من قبل المسؤولين؛

5– العمل الموجه: يركز علماء ما بعد السلوكية على الكثير من العمل بدلا من العلم التأملي، ووفقا لهم، فإن المعرفة من أجل المعرفة ليس لها أهمية ولكن المعرفة يجب أن تعمل. وعندما يتم استخدام المعرفة للعمل فإنها يمكن أن تساعد في إعادة تشكيل المجتمع، لذا شدد علماء ما بعد السلوكية على العمل.

1.3 مبادئ ما بعد السلوكية:

أعلن ديفيد إيستون (الذي وضع في وقت سابق "حجر الأساس الفكري للثورة السلوكية) سبع سمات رئيسية لما بعد السلوكية ووصف بأنها "عقيدة الصلة" أو "خلاصة التصور الأساسي". تتلخص فيما يلي: (Easton, 1969, p. 1052)

1- الجوهر والمضمون فوق التقنية: في أبحاث العلوم السياسية، يجب أن يأتي الجوهر قبل التقنية، قد يكون من الجيد امتلاك أدوات بحث معقدة، ولكن النقطة الأكثر أهمية كانت الغرض من تطبيق هذه الأدوات، ما لم يكن البحث العلمي ذا صلة وذا معنى للمشكلات الاجتماعية الملحة المعاصرة، فإنه لا يستحق القيام به.

2- التركيز على التغيير الاجتماعي: يجب أن يضع العلم السياسي المعاصر تركيزه الرئيسي على التغيير الاجتماعي، وليس على الثبات الاجتماعي.

3- الضغط على الواقع: فقد السلوكيون الاتصال بالواقع وابتعدوا عن الواقع السياسي. لذا يرى ما بعد السلوكيين أن الاستقصاء السلوكي هو مجرد تجريد ولا يساعد المجتمع بأي شكل من الأشكال، ويشيرون إلى أننا نمر بأزمات على الرغم من توفر جميع وسائل الراحة في العالم الغربي إلا أنه مليئ بالحروب والصراعات الاجتماعية. لذا؛ إذا لم يكن العالم السياسي مسؤولا عن الوصول إلى معرفة الاحتياجات الحقيقية للبشرية، فما فائدة علم السياسة للمجتمع؟

4- الضغط على العلوم السياسية المحملة بالقيمة: عرفت بحوث المدرسة السلوكية باسم النهج الخالي من القيمة، إلا أنه مع المدرسة ما بعد السلوكية، لعبت القيم دورا هاما في البحوث السياسية، واعتبر ديفيد إيستون أن:" القيم هي جزء لا يتجزأ من شخصيتنا وطالما أننا بشر، فإن هذه المجموعات من التفضيلات العقلية تكون معنا دائمًا".

5- أهمية القيم الإنسانية: وفقا لما بعد السلوكية، يجب على علماء السياسة حماية القيم الإنسانية للحضارة.

6- التركيز على البحث الموجه نحو العمل: أرادت ما بعد السلوكية التركيز على العمل لحل المشكلات الاجتماعية، ويجب استخدام العلوم السياسية كعلم تطبيقي لإعادة تشكيل المجتمع على حد تعبير دافيد ايستون.

7- تسييس المهنة: أرادت المدرسة ما بعد السلوكية تسييس جميع النقابات المهنية وكذلك

الجامعات، بحجة أن دور المثقفين هو محاولة تحديد الأهداف المناسبة للمجتمع وتحسينه، فيجب إذن تسييس المهنة.

ظهرت في هذه المرحلة اهتمامات بحثية ومناهج مختلفة في علم السياسة بما فيها: نظرية التبعية، من اقتراب البيروقراطية السلطوية إلى الإصلاح الهيكلي والتحول الديمقراطي، الماركسية الجديدة، الاقتصاد السياسي، الكوربراتية، علاقات الدولة بالمجتمع، المؤسساتية الجدية، العملية السياسية، تحليل السياسات، وعلم النفس السياسي.

ويرى بعض علماء السياسية مثل دونالد مون أن تفرع علم السياسية وتشعبه الشديد ظاهرة صحية، بل ودعا آخرون إلى استثمار حالة علم السياسة الآن لإعادة توحيد مناهج البحث فيه على أسس جديدة، فرأى وليام ريكر مثلا أن نظرية الاختيار الرشيد تصلح لتوجيه علم السياسة نحو التقدم علمي. (سالم، **2010**، صفحة **24**)

ويؤيد رايموند سيدلمان الرأي القائل بأن علماء السياسة المعاصرين افترق بهم الطريق إلى عدة سبل، مبرزا ملامح حالة ما بعد السلوكية الراهنة التي تحمل في طياتها عوامل استمرارية وانقطاع بين ماضي علم السياسة وحاضره. ورغم جهود مجموعة علم السياسة الجديد التي تشكلت في الاجتماع السنوي للجمعية الأمريكية للعلوم السياسية عام **1967** والتي ساهمت بشكل كبير في تطوير علم السياسة كمجال مهني وأكاديمي، فإن العنصر الجوهري في الجهود السابقة لإعادة بناء علم السياسة، ألا وهو إصلاح الشؤون العامة، قد أهمل، وأصبحت محاولات ردم الفجوة بين قضايا الفكر وحركة الإصلاح في علم السياسية نادرة. ويضرب سيدلمان مثالا على ذلك بنظرية السياسة الديمقراطية التي باتت في مرحلة ما بعد السلوكية تواجه انتقادات حادة لأنها تقوم على التجريد النظري البعيد عن الواقع. (سالم، **2010**، صفحة **24**)

2.3 حركة علم السياسة الجديد:

فعلى الرغم من أن المدرسة السلوكية اندثرت وتراجعت منذ الستينيات القرن الماضي، فإن مدارس علموية أحدث حلت محلها، من أبرزها نظرية الخيار العقلاني Rational Choice Theory، وهي مدرسة سعت لاستلهام النظريات الاقتصادية في تفسير السياسة، وتفترض هذه النظرية أن كل فاعل سياسي (فردا أم جماعة)، يسعى لتحقيق أقصى قدر من المكاسب، ما يجعل بالإمكان فهم السلوك السياسي وقياسه عبر استباق حسابات الفاعلين، وتقديراتهم المفترضة لما يدره موقف سياسي معين من مكاسب، أو يجر خسائر. (الوهاب، **2019**، صفحة **9**)

كما برز في الولايات المتحدة الأمريكية موقف جديدا بعد اندلاع انتفاضة أخرى ضد سيادة المنهج العلموي الذي تمثله نظرية الخيار العقلاني، وسميت هذه الحركة التي اندلعت في 15 أكتوبر 2000 البيريسترويكا، وهو اسم مستعار لأكاديمي مجهول متخصص في العلوم السياسية (أو مجموعة منهم) أرسل بريدا إلكترونيا يحمل التوقيع "السيد البيريسترويكا". تم توجيه رسالة السيد بيريسترويكا إلى مجموعة من علماء السياسة، ودعا المتلقين إلى إعادة إرسالها إلى الآخرين. في غضون أيام قليلة، انتشرت الرسالة في جميع أنحاء مجتمع علماء السياسة في الولايات المتحدة، وبعد أسبوعين، وقع 125 باحثا على رسالة. (Eakin, 2000)

أدت البيريسترويكا إلى تغييرات كبيرة في تنظيم أولويات جمعية العلوم السياسية الأمريكية (APSA) ومجلتها الرئيسية (APSR)، كما أدى ذلك بالعلماء إلى التفكير بشكل أكثر نقدا حول كيفية قيامهم بالعمل المهم المتمثل في دراسة السياسة، وإعادة تنشيط نقاش طويل الأمد حول نظرية المعرفة. كما طالب البيريسترويكان بإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات الرسمية، ولا سيما APSA نفسها. (Rigger, 2009, p. 370) وانتقد البريد الإلكتروني للسيد بيريسترويكا عدم وجود تنوع في رؤساء APSA كما انتقد البيريسترويكان التفضيل الساحق للتحليل الكمي ونهج الاختيار العقلاني والنمذجة في المجلة الرائدة لـ APSA (مجلة العلوم السياسية الأمريكية). وتساءل السيد بيريسترويكا لماذا جميع مقالات APSR من نفس المنهجية (الإحصائيات أو نظرية اللعبة ...)، أين هو التاريخ السياسي، والتاريخ الدولي، وعلم الاجتماع السياسي، والمنهجية التفسيرية، والبنائيين، ودراسات المناطق، والنظرية النقدية. وأكدت دراسة كمية للمقالات المنشورة في APSR من 1991 إلى 2000 التحيز لصالح الأساليب "العلمية". ووجد أن 53٪ يندرجون في فئة التحليل الإحصائي، و21٪ يستخدمون النمذجة الرياضية، و25٪ في مجال النظرية المعيارية، و1٪ فقط يستخدمون الأساليب النوعية.(Rigger, 2009, p. 371)

واستجابة لحركة البيريسترويكا، أطلقت APSA مجلة جديدة بعنوان وجهات نظر حول السياسة، مكرسة لنشر مجموعة من الأساليب والمناهج والموضوعات غير الكمية، وقد رشحت المنظمة علماء معروفين بالتعاطف مع أجندة البيريسترويكا لمكاتبها العليا. (في بريده الإلكتروني، سأل السيد بيريسترويكا: "متى ستقدم رئاسة APSA لبنيديكت أندرسون أو تشارلز تيلي أو ريتشارد فولك أو سوزان رودولف أو آري زولبرج أو جيمس سي سكوت أو ثيداسكوكبول الذين هم أكثر تمثيلاً لدينا من "الزمرة" التي تدير APSA. ردت APSA بسرعة على هذا الطلب في سنة 2002، وأصبح Skocpol رئيس APSA، وتليها بعد ذلك بعام سوزان رودولف) (Rigger, 2009, p. 372). وقدم أنصار هذه الحركة سبعة

مقترحات من أجل علم سياسة جديدة وهي: (الغامدي، التحولات الجديدة في فلسفة العلم وانعكاساتها على علم السياسة، **2008**، صفحة **96**):

1- إعادة الفلسفة السياسية إلى موقع محوري في الدراسات السياسية.

2- إضافة المناهج البحثية النوعية النظرية إلى برامج الدراسات العليا.

3- إعادة تنظيم البحث للتركيز على دراسة المشاكل الحقيقية.

4- إعادة الاهتمام بدراسات السياسة العامة.

5- تجديد المنظمات والمجلات الاحترافية للتأكيد على الحقائق السياسية فيما يتعلق بالمناهج والاقترابات. فضلا عن وجوب ضمان المشاركة الكاملة للنساء والأقليات العرقية والعلماء الأجانب وأساتذة كليات الآداب لتحقيق عالمية الحقل.

6- تجديد الالتزام بدراسة السياسة في أجزاء مختلفة من العالم وعدم الاقتصار على السياسة الأمريكية.

7- تشجيع الأبحاث التداخلية مع الحقول المعرفية الأخرى.

تقوم هذه الحركة الجديدة على توليفة من التوجهين التقليدي والسلوكي حيث أصبح أتباعها أكثر ميلا للقبول بأن الحقائق والقيم مرتبطة مع بعضها، إضافة إلى قبولهم باستخدام كلا من البيانات النوعية للتوجه التقليدي والبيانات الكمية للتوجه السلوكي، وقبولهم أيضا النظر في التاريخ والمؤسسات جنبا إلى جنب مع الرأي العام ونظرية الاختيار العقلاني. كذلك لم يعد لديهم خوف من الأرقام ويستخدمون العلاقات الارتباطية، والرسوم البيانية، والنسب للتعبير عن أراءهم.

4. خاتمة:

لقد استعرضنا في هذه الدراسة النظرية المدارس الأساسية التي ساهمت في تطوير علم السياسة، والتي استخدمت بواسطة بعض المنظرين كمعايير عامة لتحديد موضوع ووحدة بحث في علم السياسة وتمييز الظاهرة السياسية عن غيرها من الظواهر في المجتمع، ومن أهم النتائج المتوصل إليها، ما يلي:

- أحدثت المدرسة السلوكية ثورة علمية في علم السياسة، وأعادت تعريف الحقل، وطرحت وحدات جديدة للتحليل السياسي، فبعد أن كان علم السياسة هو علم القوة أو الدولة أو السلطة، أصبح مع السلوكيين هو علم تخصيص السلطوي للقيم وبذلك تم تجاوز وحدات التحليل السابقة.

- نشأت بعض نظريات ما بعد السلوكية في المرحلة السلوكية، ثم نمت وتطورت، وأصبحت مصدر

إلهام لنقد السلوكية، وكشف ثغراتها، ومواطن قصورها، حتى إذا ما بدأ الحديث عن وجوب تجاوز السلوكية والبحث عن بعدها.

– تمثل الحركة ما بعد السلوكية دعوة إلى صورة جديدة لعلم السياسية، فإن ثمة التزام بالتخصص، وضرورة تمثل السمات الأساسية، والطابع السياسي، في موضوعات وقضايا البحث.

– ضرورة توقع البحث والوقائع مسبقا، إلى جانب تحليلها لحوادث ووقائع الماضي، أي الربط في التحليل السياسي بين تداعيات الماضي على المستقبل.

5.قائمة المراجع:

قائمة المراجع العربية

– أحمد علي سالم. (يناير, 2010). تطور علم السياسة في الولايات المتحدة: من بناء التقاليد المهنية إلى محاولات إعادة تماسك الجماعة العلمية. *مجلة النهضة*، *11* (1)، الصفحات 15-34.

– أفندي، عبد الوهاب. (نوفمبر, 2019). عن السياسة والسياسي والنظرية: تأملات في السجال بين المنهج والنظرية في وظيفة العلوم السياسية. *مجلة سياسات عربية*، الصفحات 7-21.

– السيد عبد المطلب غانم. (1998). دراسة النظم السياسية المقارنة: نحو نموذج التبادلات السياسية المجتمعية. *مجلة شؤون اجتماعية* (14)، الصفحات 85-108.

– برتراند، بادي، وهيرمت وغي. (2013). *السياسة المقارنة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

– بلخضر طيفور. (2013). *أبعاد التموجات الابستيمولوجية على دينامية البناء والتفكيك المعرفي في حقل السياسة المقارنة*. الجزائر، الجزائر: جامعة سعيدة.

– ستيفن دي تانسي. (2012). *علم السياسة الأسس*. بيروت: إعداد الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

– عبد الغفار رشاد محمد. (1993). *قضايا في السياسة المقارنة*. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية.

– عبد الله بن جمعان الغامدي. (ربيع, 2008). التحولات الجديدة في فلسفة العلم وانعكاساتها على علم السياسة. *شؤون اجتماعية*، الصفحات 83-111.

– عبد الله بن جمعان الغامدي. (شتاء, 2006). تحولات النماذج المعرفية في علم السياسة خلال نصف قرن. *مجلة شؤون اجتماعية*، الصفحات 9-48.

– عبدالرحمن حسن حمدي. (يناير, 2000). التحولات المعرفية في علم السياسية: النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة. *مجلة النهضة* (2)، الصفحات 56-100.

– عصام سليمان. (1989). *مدخل إلى علم السياسة*. بيروت: دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع.

– نصر محمد عارف. (2000). *ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج- النظرية- المنهج*. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

قائمة المراجع الأجنبية

– Clyde, W. B. (2017, May). The Political and Intellectual Origins of New Political Science. *New Political Science , 39* (4), pp. 437-472.

– Eakin, E. (2000, nov 4). *Think tank: Political scientists leading a revolt, not studying one*. Consulté le 5 6, 2020, sur New York Times B11: https://nyti.ms/2Ye7hRJ

– Easton, d. (1969, December). The New Revolution in Political Science. *APSR* (63), pp. 1051-1061.

– Eesuola, K. (2013). *Political Behaviour.* Abuja: National Open University Of Nigeria.

– Ghosh, L. K. (2018, November). "Post-Behavaviouralism: A New Revolution in Political Science. *Review Of ReseaRch , 8* (2), pp. 1-4.

– Grosser, F. (2019, May 13). *Political Revolution.* Consulté le 6 2, 2020, sur The Internet Encyclopedia of Philosophy: https://bit.ly/3g4BdpH

– Marriam, C. (1970). *New Aspects of Politics.* Chicago: the university of Chicago Press.

– National Advisory commission on civil Disorders, N. A. (1968). *the Kerner Report: The 1968 Report of the National Advisory Commission on Civil Disorders.* New York, NY: Pantheon Books.

– Rigger, S. (2009). The Perestroika Movement in American Political Science and its Lessons for Chinese Political Studies. *Journal of Chinese Political Science* (14), pp. 369-382.

– V.o. Key, J. (1960, Spring). the Politically Relevant in Surveys. *Public Opinion Quarterly , 24* (1), pp. 54-61.